

التعليم المكيف في الجزائر بين النصوص التشريعية والتطبيق الفعلي

Adapted education in Algeria between legislative texts and actual application

أ.د/ نادية دشّاش

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -

prof.decheche@gmail.com

ط.د/ سلمى بوشارب

تخصص علم النفس المدرسي

sbouchareb881@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/09/12 تاريخ القبول: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

يعتبر التعليم المكيف أحد الحلول البيداغوجية العلاجية التي جاءت بها المنظومة التربوية، وذلك من أجل تجاوز المشكلات التربوية كالتأخر والرّسوب المدرسيّين، والعمل على حلّها والتكفّل الأمل بالتلاميذ الذين يعانون من الصّعوبات التعليمية، وقد تمّ فتح أقسام للتعليم المكيف في عديد من ولايات الجزائر عبر مختلف الابتدائيات، محاولة منهم تعميم الاستفادة من هذا النوع من التعليم، وتقديم المساعدة للتلاميذ المتأخّرين دراسيا، ومن هنا جاءت دراستنا الحالية لمعرفة التعليم المكيف بين النصوص التشريعية التي وضعتها وزارة التربية والقائمين الفاعلين على التعليم المكيف، وبين التطبيق الفعلي لهذه المناشير من خلال عرض نماذج محلية، تمثّلت في عدّة ولايات جزائرية (البويرة، تلمسان، أدرار، ورقلة وتقرت) الكلمات المفتاحية: التعليم المكيف؛ المنظومة التربوية؛ التأخر الدّراسي؛ الصّعوبات التعليمية.

Abstract:

Adapted education is one of the therapeutic pedagogical solutions that the educational system has come up with, in order to overcome educational problems such as school delays and failures, and to work to solve them and ensure optimal care for pupils with educational difficulties, and has opened sections of adapted education in many states of Algeria across different primaries, in an attempt to generalize the use of this type of education, and provide assistance to late school students, hence our current study to learn about the adapted education among the legislative texts developed by The Ministry of Education and the actors in the adapted education, and between the actual application of these leaflets through the presentation of local models, consisting of several Algerian states (Bouira, Tlemcen, Adrar, Ouargla and touggourt)

Keywords: Adapted education - educational system - school delay - educational difficulties.

مقدمة:

تسعى المنظومة التربوية دوما الى تنشئة الفرد على جملة من المعارف والمهارات والسلوكيات والقيم التي يحتاجها من أجل أن يكون فردا صالحا في مجتمعه قادر على التأثير الإيجابي فيه ومن أجل هذا أوجدت وزارة التربية نظام تعليمي ممنهج، قائما على تزويد التلميذ بالمعلومات والمهارات الأساسية التي يحتاجها على المستوى العلمي والعملية على حد سواء ويعرّف النظام التعليمي على أنه " مجموعة من المكونات المترابطة في كلّ واحد وبينها علاقات تفاعلية منظمّة وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى بغرض بلوغ هدف أو مجموعة أهداف محددة" (هانم وسمر (د ت) ص 03) وتتكوّن من تلاميذ، معلمون، إدارة، مناهج... ومن أجل ضمان تعليم جيّد لهؤلاء التلاميذ وضعت الوزارة مناهج جديدة وقامت بإصلاحات عديدة من شأنها أن تُطوّر قدراتهم وتُنمّي معارفهم وتضمن لهم تعلّم وتعليم وفق المستوى المطلوب ويتماشى والتطورات العلمية الحديثة ايضا عملت بجد من أجل ايجاد حلول لمختلف المشكلات التربوية (كالرسوب الفشل المدرسين) منذ سنوات طويلة بدءا ببيداغوجيا الاستدراك والتي تُعرّف على أنّها "عمل تربوي وبيداغوجي يسمح للمتعلم بمتابعة نشاطه

المدرسي في الأجل المحددة بعد استدراك ما فاتته بفعل غياب أو مرض أو عدم التركيز أو السهو وينبغي الإشارة إلى أنّ ما يقوم به المدرّس خلال حصّة الاستدراك لا يعني مطالبه المتعلم أن يتعلم أو يعيد المعارف بقدر ما هو العمل على جعل المتعلم متقنا لها جدا لاكتساب معارف جديدة (أوريدة 2018)، ص 22) حيث جاء ضمن الحلول الأولية والتي لم تستطيع أن تحدّ من المشكلات أو ان تعالجها كما ينبغي جيء بعدها بحصص الدعم التي تسعى إلى توفير الدعم التربوي للتلاميذ وتُعرّف حصص الدعم على أنّها "مجموعة من الوسائل والتقنيات التربوية التي يمكن اتباعها داخل الفصل (في إطار الوحدات الدراسية) أو خارجه (في إطار المدرسة ككل لتلاقي بعض ما قد يعترض تعلم التلاميذ من صعوبات عدم فهم، تعثر، تأخر...) تحول دون إبراز القدرات الحقيقية والتعبير عن الإمكانيات الفعلية الكامنة" (حياه 2015)، ص 65.

وعلى الرغم من برمجة حصص الدعم التربوي والعمل بها في المؤسسات التربوية إلّا أنّها لم تتمكن من معالجة المشكلات التربوية واستمرّ التسرّب وال فشل المدرسين والتأخّر الدراسي بالظهور، ولأنّ الوزارة تتابع وتهتم بقطاعها التربوي وتعمل على مستواها من خلال عقد اجتماعات وندوات الهدف منها وضع استراتيجيات وطرق تعليمية من شأنها الحد من هذه المشكلات وتحقيق نتائج دراسية أفضل، فكان التعليم المكيف الوسيلة البديعagogية المعتمدة من طرف وزارة التربية والتي أصدرت قرارات تنظيمية (تشمل كيفية تطبيقه والهيئة الموجهة إليها...) وهذا ابتداء من سنة 1982 إلى غاية 2012 وتخللتها تعديلات واصلاحات دالة على الاهتمام الكبير الذي أولته الوزارة لهذا النوع من التعليم، ولكن مع مرور العديد من السنوات لاحظنا أنّ التعليم المكيف وبالرغم من الأهمية البالغة التي يحملها وكلّ الإجراءات والقرارات التي اتخذتها هذه الأخيرة من أجل إنجاحه نجد أنّه لم يأخذ الفرصة الكاملة وواجه الإهمال والتهميش لعدة سنوات ومع وجود مناشير وزارية مفصّلة وشارحة لطرق تطبيقه وتنفيذه على أرض الواقع يبقى السؤال المطروح لِمَ لم ينجح التعليم المكيف؟ وسنحاول الإجابة عنه من خلال دراسة التعليم المكيف في الجزائر بين النصوص التشريعية والتطبيق الفعلي، وهذا بعرض دراسات لواقع التعليم المكيف في بعض ولايات الجزائر.

1- نشأة التعليم المكيف في الجزائر:

نشأ هذا النوع من التعليم في فرنسا مع مطلع القرن العشرين كفكرة لمعالجة الأطفال المتأخرين دراسيا في عام 1911 انعقد مؤتمر حول - دراسة الطفل- حضره العالم "دوكرولي" الذي كان يهتم بالأطفال المتأخرين دراسيا والذي انشا فيما بعد سنة (1920) مدرسة خاصة بهذه الفئة ادخل فيها بعض التعديلات على العمل التربوي السائد آنذاك مع هذا الصنف من الأطفال الغي الكتاب المدرسي الامر الذي جعل التلميذ هو المحور الاساسي في العملية التربوية كما ادخل الجانب العمل تطبيقي الى حجره الدرس وجعل ميول الأطفال ورغباتهم منطلقا لأعمالهم وتجاربهم بحيث يتم كل عمل من قبل التلميذ نفسه وعن طريق معظم الحواس حيث اثبتت انه 10 % من التحصيل السمعي و 25 % من التحصيل البصري، و 65 بالمئة من التحصيل العملي(بخوش عمار(2013)).

بدأ استخدام أقسام التعليم المكيف منذ الثلاثينات من القرن العشرين مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يعانون من إعاقة بصرية واتسع استخدامها حتى أصبحت شائعة في مطلع الستينات من نفس القرن في علاجات التعلم والمشكلات السلوكية البسيطة ففي تلك الفترة ظهرت نماذج لمراكز التعليم المكيف لتخدم أقسام المناهج والطرق في كليات التربية حقيقة، فإنّ هذه المراكز كان لها دور في مجالات التربية الخاصة فيما يسمى "مراكز التربية الخاصة للمواد التدريسية"، وكان عددها خمس مراكز في الولايات المتحدة الأمريكية حتى 1965 وسرعان ما قامت الجامعات بإنشاء أقسام التعليم لتخدم المدارس وكان ميلاد التعليم المكيف على نطاق واسع من ذلك الوقت في المدارس العادية وفي مدارس التربية الخاصة.(بخوش عمار(2013)).

بالنسبة للجزائر، فقد وُجد هذا النوع من التعليم في العهد الاستعماري بالجزائر وقد اقتحمت أوّل مدرسة في بن عكنون في الوسط الريفي بعيدا عن الضوضاء سميت بمدرسة "الهواء الطلق" بعد الاستقلال بقيت هذه التجربة كموروث عن فرنسا وتواصلت البعثات العلمية بإرسال أساتذة مربيين إلى الخارج، لكن التجربة ظلت مقتصرة على الجزائر العاصمة فقط ومع مجيء المدرسة الأساسية وتوسع الاهتمام بهذا النوع من التعليم

بعض الشيء و ثم تصنيف التلاميذ من خلال أمرية وزارية من وزارة التربية بتاريخ 16 أفريل 1976 إلى فئات وهي فئة الاسوياء، أصحاب الميول، المتأخرين دراسيا (أرشفيف وزارة التربية الوطنية 1984).

أ- فئة الاسوياء: تلاميذ عاديون يمكنهم مزاولة الدراسة في (أقسامهم) بإمكانياتهم الطبيعية.

ب- أصحاب الميول: كل منهم يميل الى ماده او ينفر من أخرى هؤلاء خصص لهم الاستدراك في المواد الأساسية: اللغة، الرياضيات باعتبارهما الأساس في اكتساب بقية المعارف.

ج- المتأخرين دراسيا: هذه الفئة تكون قليلة العدد مع المقارنة بالفئتين السابقتين تحتاج هذه الفئة إلى علاج تربوي خاص ورعاية مركزة وقد تشملها فئة المعوقين في بعض جوانبها والتي أشارت إلى الأمرية الرئاسية بوضوح في المادة 03 إلا أنّ الفئة المقصودة بالتعليم المكيف تختلف عن فئة المعوقين التي تتطلب مدارس متخصصة.

يمكن القول إنّ إدخال التعليم المكيف إلى الجزائر إبّان الحقبة الاستعمارية تجربة لقت اهتماما معتبرا في تلك الفترة وهذا ما برّره إرسال البعثات العلمية إلى الخارج من أساتذة متربصين من أجل تكوينهم في هذا المجال، كما أنّها كانت مقتصرة آنذاك في الجزائر العاصمة لتتسع وتشمل عدة ولايات بعد مجيء المدرسة الأساسية، وقد جاءت أمرية وزارية من وزارة التربية الوطنية لتصنيف التلاميذ إلى فئات ثلاث (أسوياء قابلين للتعليم في ظروف عادية) وأصحاب ميول الذين يفضلون مادة تعليمية على أخرى وقد خصص لهم الاستدراك من أجل معالجة النقص والمشكلات التعليمية في المواد الدراسية. وفئة المتأخرين دراسيا وهم قلة مقارنة بالفئات السابقة يحتاجون إلى عناية ورعاية خاصة وتشمل المعوقين أيضا (ذوي الاحتياجات الخاصة)، لكنهم بحاجة إلى مراكز خاصة للتكفل بهم ورعايتهم بطريقة خاصة تتماشى وطبيعة الإعاقة التي يعانون منها.

2- واقع التعليم المكيف في الجزائر من خلال التجارب المحلية:

2-1- واقع التعليم المكيف في الجزائر:

أصدرت وزارة التربية مناشير وقرارات وزارية عديدة للتكفل بفئة المتأخرين دراسيا كما أصدرت قرارات تنظيمية لعملية التعليم المكيف والتي امتدت من 1982 الى غاية 2012

كان أهم هذه القرارات القرار رقم 194/82 المؤرخ في 10/10/1982 والذي موضوعه إجراءات فتح أقسام التعليم المكيف، ثم القرار رقم 9548/83 المؤرخ في 16/04/1983 والذي موضوعه تنظيم حملة استكشاف بغية تحديد التلاميذ المعنيين بالتعليم المكيف، ثم أصدرت الوزارة عدة قرارات تنظيمية لسير هذه العملية ومتابعة مدى تنفيذها واستمرار إصدار القرارات التنظيمية إلى غاية 2001 وكان آخرها القرار 433/2001 المؤرخ في 09/05/2001 والذي موضوعه التعليم المكيف من الفترة 2001 إلى غاية 2010 لم يصدر أي قرار.

* فأصدرت الوزارة قرار رقم 202/2012 المؤرخ في 06/07/2010 والذي موضوعه إعادة تنظيم التعليم المكيف حيث جاء هذا القرار بإلغاء وتعويض ما قبله كما عمد إلى تحديد الإجراءات الجديدة التي تخص التعليم المكيف وتطبيق هذه الإجراءات ابتداءً من الموسم الدراسي 2010/2011. (مختار (2014) ص 121).

* من الملاحظ أن المناشير والقرارات الوزارية بخصوص التعليم المكيف (قرارات تنظيمية وإجراءات لفتح القسم المكيف) جاءت تباعاً من سنة 1982 إلى غاية 2012 والهدف منها هو إخراج قسم مكيف أو أقسام تعليم مكيف بالصيغة النهائية المطلوبة والمعتمدة في دول العالم وكلها الجهد المبذول من وزارة التربية يدل على مدى متابعتها واهتمامها بمثل هذا النوع من التعليم وسعيها من أجل تحقيق أفضل تعليم للتلاميذ المتأخرين دراسياً فالقرار الوزاري رقم 202/2012 المؤرخ في 06/07/2010 والذي كان موضوعه إعادة تنظيم التعليم المكيف الذي لغى القرار الوزاري الذي جاء قبله وهذا دليل واضح وصريح على حرص الوزارة على مصلحة التلاميذ المتأخرين دراسياً بتوفير الامكانيات والوسائل اللازمة من أجل تحقيق تعليم جيد لهم من خلال الوقوف على النقائص التي جاءت في القرار الوزاري السابق 596/ع. 88 الصادر في 13 ديسمبر 1988 من وزارة التربية والتكوين وتصحيحه وهذا بإصدار قرار وزاري آخر رقم 202/2012.

2-2- واقع التعليم المكيف من خلال التجارب المحلية:

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض نماذج لتجارب محلية للتعليم المكيف (ولايات بها أقسام التعليم المكيف) وهذا عن طريق تقديم دراسات ميدانية تمت على فترات زمنية متباينة ولولايات مختلفة (بويرة، تلمسان، أدار، ورقلة).

2-2-1- دراسة عليوات محمد: الموسومة بواقع التعليم المكيف في إطار إصلاح المنظومة التربوية بولاية البويرة نموذجا (2012/2013) تمت الدراسة على مستوى 4 مدارس ابتدائية بها أقسام للتعليم المكيف وتوصلت إلى أن هناك :

أ- عدم اهتمام المدارس الابتدائية بالتعليم المكيف خلال فترة الإصلاح: يعتبر التعليم المكيف من أهداف الإصلاح التربوي الذي أنتجته وزارة التربية الوطنية، إلا أن الدراسة أثبتت أن عدد المدارس التي فتحت بها أقسام التعليم المكيف خلال السنة الدراسية (2012/2013) بلغ 5 مدارس من مجموع 533 مدرسة ابتدائية بنسبة مئوية قدرت بـ 0.93% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد المدارس الابتدائية الموجودة بولاية البويرة.

ب- محدودية دور لجنة الاستكشاف: إن طبيعة تشكيلة اللجنة الطبية النفسية التربوية جعل عملية استكشاف كل الحالات التي تحتاج إلى التعليم المكيف تبدو صعبة حتى ولو تحقق ذلك ميدانيا، يبقى التكفل بهم أمر صعب المنال والتجسيد، كما أن الإمكانيات المتاحة للجنة الطبية النفسية متواضعة جدا لأن وسائل القياس والفحوص غير متوفرة في الغالب وإن وجدت فإنها غير ملائمة ولم يتم تكييفها مع الواقع وبيئة الفئة المستهدفة.

ج- مشكلة تنصيب لجنة الاستكشاف وإعادة تنشيط اللجان المنصبة: إن المتتبع لتنظيم التعليم المكيف في ولاية البويرة يلاحظ أن الكثير من المقاطعات التعليمية لم تنصب فيها اللجنة الطبية النفسية التربوية وإن كانت منصبة، فالتنسيق بين أعضائها صعب التجسيد.

د- عدم مراعاة ما تضمنته المناشير الوزارية بتنظيم التعليم المكيف: أكدت الدراسة أن المدارس التي يوجد بها أقسام التعليم المكيف لم تراعى المناشير الوزارية المتضمنة كيفية تنظيم هذا النوع من التعليم العلاجي لاسيما المنشورين الوزاريين رقم (433) و(202) حيث لاحظنا ما يلي:

- الاستكشاف والقبول في قسم التعليم المكيف: لجنة للاستكشاف هي التي تقوم باستكشاف التلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي في نهاية السنة الدراسية، وتُقرّر توجيه التلاميذ إلى أقسام التعليم المكيف، لكن لاحظنا في بعض المدارس أنّ المعلم أو المدير هو الذي يقرر توجيه التلاميذ إلى قسم التعليم المكيف، وهذا يتعارض مع إجراءات المناشير الوزارية، لاسيما المشورين (433) و(203).

- الطب المدرسي: لاحظنا من خلال الدراسة أنّ عملية استكشاف التلاميذ كانت تتم في غياب عضو هام من لجنة الاستكشاف، وهو طبيب الصّحة المدرسية الذي يلعب دورا كبيرا في عملية تشخيص التلاميذ الذين يوجهون إلى المدارس التربوية المتخصصة وهذا ما عرقل عملية التشخيص واستكشاف التلاميذ بالوجه الدقيق والسليم.

- التأطير والإدماج في الأقسام العادية: أثبتت الدراسة أن المعلمين المكلفين بالتعليم المكيف غير متخصص باستثناء مدرسة بن غرابي أعمر وبالتالي الاعتماد على المعلمين العاديين في تعليم التلاميذ الذين يعانون تأخرا دراسيا أدى إلى إدماجهم في أقسامهم العادية بعد مرور سنة في أقسام التعليم المكيف، وهذا دون ملاحظة أي تحسن في مستواهم الدراسي بالرغم من أنّ هذا النوع من التعليم ظرفي يستوجب دمج التلميذ في قسمه العادي، حيث أثبتت نتائج التقييم المستمر أنّه قادر على تجاوز صعوبات التعلّم الأساسية، ويمكنه مواصلة مساره الدراسي بصفة عادية وبالتالي بقاء التلاميذ سنة كاملة يعتبر إجراء يتعارض مع أهداف وزارة التربية الوطنية خلال فترة إصلاح المنظومة التربوية

(محمد(2013) ص-ص 307 306)

2-2-2- دراسة بلعربي فوزية (2015) الموسومة بواقع التعليم المكيف في الجزائر دراسة وصفية بولاية تلمسان وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* وجود فروق فردية ذات دلالة إحصائية بين نتائج التلاميذ قبل وبعد التحاقهم بأقسام التعليم المكيف، وذلك في كل مواد التعلّم الأساسية القراءة، الكتابة، الحساب، وفي المعدل السنوي العام الذي يتقرر من خلاله مصير التلميذ في إدماجه في المستوى الأعلى في السنة الثالثة بالقسم العادي، أم أنه يدمج في السنة الثانية ابتدائي لإعادة السنة، أو أنّه يظلّ في

قسم التعليم المكيف لتستمر معالجته، وهذا مؤشر على فعالية برنامج التعليم المكيف في تحسين مستوى التلاميذ ومعالجة مشكل التأخر الدراسي وأشكال صعوبات التعلم.

* نستنتج من خلال مقارنة إجابات مفتشي التربية والتعليم الابتدائي المشرفين على أقسام التعليم المكيف بأن اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية تسير وفقا لما تنص عليه النصوص التشريعية المنظمة للتعليم المكيف.

* من خلال مقارنة إجابات المعلمين المكلفين بتدريس تلاميذ أقسام التعليم المكيف نستنتج أن معلم التعليم المكيف يقوم بتكييف المناهج التعليمية قصد تمكين التلميذ من اكتساب المعارف من خلال استخدام أساليب التعلم الفردي الذي يقوم على مراعاة الفروق الفردية وعلى خصوصيات المتأخرين دراسيا، وذوي صعوبات التعلم.

* نستنتج من خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية فيما يخص دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي أنه طرف يعي تماما ما تنصّ عليه النصوص التشريعية فيما يخص المهام الموكلة إليه لسير التعليم المكيف، وأنه عضو فعال في اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية بل إن دوره أساسي وجوهري في انطلاق العملية، لأنه يُعوّل عليه في تشخيص حالة التأخر الدراسي ومختلف الصعوبات التعليمية التي تواجه التلميذ من خلال الاختبارات المعرفية والسيكو تقنية باعتباره مختصا، ثم توجيهه إلى التعليم المكيف إن كان يحتاجه فعلا أم لا.

(بلعربي فوزية (2015) ص242)

2-2-3- دراسة بن وزان عبد الجليل. أداو علي محمد:

الموسومة بالتعليم المكيف وأليات التكفل بالتلميذ في المدرسة 2016/2017 بولاية أدرار على مستوى مدرستين ابتدائيتين بهما أقسام التعليم المكيف وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-التعليم المكيف وأليات التكفل بالتلاميذ في المرحلة الابتدائية لأقسام السنة الثانية أو معيدي السنة أولى أنه يعطي ثمارا كبيرة، إذا ما وفرت الوسائل البيداغوجية وهيئت الظروف المناسبة وكان التكوين الدوري والمستمر للأساتذة والمعلمين المختصين واستفادتهم من الرسالة ستكون لا محاله النتائج مبهرة وكبيرة .

4-2-2- دراسة نعيمة غزال 2021/ 2020: الموسومة بواقع التعليم المكيف لبعض مدارس الابتدائية بولاية ورقلة وتقرت على المدارس الابتدائية التي بها أقسام التعليم المكيف، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ضرورة وجود معلّم مختصّ متخرّج من المعهد التكنولوجي للتربية بالجزائر أو وهران، حيث نلاحظ أنّ العينة من مدارس ابتدائية لم يتوفر بها هذا الإجراء، وذلك بنسبة 20% وهي نسبة ضعيفة جدا من تطبيق المنشور والمتمثل في المعلّم المختصّ، حيث نجد ابتدائية زنو عبد الحفيظ وابتدائية محمد عشي وكلاهما من ولاية تقرت، ثم توظيف معلمتين خريجتا التربية خاصة وهذا أقرب إلى المعلم المختصّ أمّا بقية المدارس فإنّهم وظفوا معلّمين من تخصصات أخرى.

- تطبيق المنشور المتعلق بتسيير قسم قد تمّ تطبيقه بنسبة 100%، حيث أشار المنشور إلى فتح أقسام التعليم المكيف حسب الحاجة والإمكانيات، على مستوى مدرسه ابتدائية أو على مستوى مدارس ابتدائية أو مقاطعة تفتيشية، وينبغي أنّ تظهر أقسام التعليم المكيف في الخرائط المدرسية وأنّ يعيّن لها معلّمون دورهم تحديد قائمة التلاميذ الموجهين إلى قسم التعليم المكيف.

- من خلال الاطلاع على خصائص العينة اتضح ان المدارس الابتدائية نسبه تطبيق هذا المنشور الوزاري رقم 229 / و.ت.و/ أع المؤرخ في 18 مارس 2010 الخاص بالتلاميذ المعنيون بالتعليم المكيف بنسبة 10%

- من خلال المادة 85 من قانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 تمّ فتح أقسام التعليم المكيف بالمدارس الابتدائية للتكفل بالتلاميذ الذين يعانون صعوبات تعليمية.

- يؤكّد المنشور الوزاري رقم 24/م.ت.م/ 1994 أنّ التلاميذ المتأخّرين ذهنيا غير معنيون بالتعليم المكيف.

- المشور رقم 025 /م.ت/84 الصادر في 07 جوان 1984 من مديرية التعليم والامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني دور اللجنة الطبية النفسية التربوية في مراقبة ومتابعة التلاميذ المسجلين في أقسام التعليم المكيف.
- في بعض المدارس الابتدائية لا يوجد أثر لدور اللجنة على الاطلاق حسب ما أكدته المعلّقات (مدرسة علي بن زياد، مدرسة بن سبقاق عبد القادر وبنوة بوحفص).
- التعليم المكيف في ولاية ورقلة مجرد مناشير لا ترقى إلى التطبيق الفعلي حتى وإن وجدت أقسام سُمّيت بأقسام التعليم المكيف يبقى التلميذ المتأخر دراسيا يستنجد بمن يأخذ بيده إلى برّ النجاة، من خلال عرض للنماذج المحلية الخاصة بأقسام التعليم المكيف عبر ولايات الوطن المختلفة (البويرة، تلمسان، أدرار، ورقلة وتقرت) نخلص إلى أنّه:
- حسب دراسة عليوات محمد (بولاية البويرة) نجد أنّ هناك مشكل كبير على مستوى تنفيذ وتطبيق للمناشير الوزارية، حيث أنّ هناك إهمال للتعليم المكيف، حيث أنّ المدارس الابتدائية بلغت 533 في السنة الدراسية (2012/2013) ماعدا 5 ابتدائيات فقط تمّ فتح أقسام التعليم المكيف على مستواها.
- غياب تام لدور لجنة الاستكشاف سواء كان على مستوى تنصيبها أو في اكتشاف التلاميذ المتأخرين دراسيا وتوجيههم.
- كما أنّ عملية الاستكشاف والقبول في قسم التعليم المكيف يتم عن طريق المدير أو المعلم وهذا ما يتعارض مع ما جاء في المنشورين خاصة (433) و(202).
- مع غياب لطبيب الصحة المدرسية خلال عملية استكشاف التلاميذ المتأخرين دراسيا وهذا ما شكك نسبة كبيرة في مصداقية العملية.
- اعتمادهم على معلّمين عاديين وإدماج التلاميذ ضمن الأقسام العادية بعد مرور سنة يتنافى والمناشير الوزارية.

على العموم حسب دراسة محمد عليوات نخلص إلى أنّ التعليم المكيف بولاية البويرة لم يحقق المطلوب، ولم يعطِ النتائج المرجوة، وهذا راجع بالأساس إلى عدم تطبيق المناشير الوزارية كما أتت، أمّا بالنسبة لدراسة بلعربي فوزية بتلمسان سنة 2015، فقد توصّلت إلى أن

التعليم المكيف قد أثبت فاعليته في تحسين مستوى التلاميذ في المهارات الأساسية للتعلم (قراءة، الكتابة، الحساب)، وأنه يسير وفقا لما تتطلبه النصوص التشريعية له.

وبالنسبة لدراسة نعيمة غزال 2021 ولاية ورقلة وتقرت، فالمشكل أيضا بالنسبة لهذه الدراسة فيما يتعلق بتنفيذ وتطبيق المناشير الوزارية هو غياب مُعلّم مُختصّ، وضع أطفال لديهم إعاقات ذهنية في القسم المكيف وهذا ما يخالف ما جاءت به المناشير الوزارية المنشور رقم 229/و.ت.و/أع المؤرخ في 18 مارس 2010 فالقسم المكيف خاص بالتلاميذ المتأخرين دراسيا، كما لوحظ أيضا الغياب التام لدور اللجنة الطبية النفسية التربوية في بعض المدارس، وعلى العموم حسب دراستها التعليم المكيف لا يرقى إلى المستوى المطلوب في ولاية ورقلة وتقرت، أما بالنسبة لدراسة بن وزان عبد الجليل وأداو علي محمد 2016/2017 بولاية أدرار فالمشكل أيضا يكمن في تطبيق المناشير الوزارية وغياب العمل بها بالشكل المطلوب وأنّ النتائج كان أن تكون جيدة إذا ما توقّرت الوسائل اللازمة والمعلمين المختصين وكان التكوين الدوري والمستمر لهم.

يمكننا القول كاستنتاج عام من خلال النماذج المحلية التي ثم عرضها سابقا عن الولايات التي فتحت أقسام للتعليم المكيف عبر مقاطعاتها أن التعليم المكيف في الجزائر يفتقر الى التطبيق الفعلي للمناشير الوزارية والى الإمكانيات المادية من حيث الوسائل والبشرية من حيث المعلمين المتخصصين والمكونين في المجال وكذا العدد المحتشم للأقسام المكيفة الموجودة عبر الولايات في وقت نجد فيه أن التلاميذ الذين يعانون من التأخر الدراسي وصعوبات التعلم يواجهون خطر الضياع ويتخبطون بين الدروس الخصوصية وبين البحث عن مختصين في مجال علم النفس التربوي بحثا عن المساعدة.

3- مفهوم التعليم المكيف :

حسب المنشور الوزاري رقم 433/و.ت.و/أع/09 ماي 2001 "يعتبر التعليم المكيف بمثابة خطة علاجية تتضمن التكفل التدريجي بالتلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي رغم ما يلقونه من معالجة تربوية."

ويعرّف أيضا على أنّه "هو نوع من التعليم العلاجي يوجه إلى التلاميذ الذين أظهروا عجزا شاملا في التحصيل الدّراسي بسبب الظروف النفسية أو الصحية أو الاجتماعية التي يعيشونها والتي أثّرت على وتيرة التعلّم لديهم، أو نتيجة ظروف مدرسية غير ملائمة جعلتهم يتأخرون عن زملائهم بسنتين دراستين على الأقل الأمر الذي يحتم تنظيم تعلّم خاص لفائدتهم يكون مكيفًا مع ظروفهم (في مناهجه وطرائقه ووسائله وتنظيم حصصه)، كما يسعى إلى علاج ضعفهم وتمكينهم من تدارك ما تمّ بعد فترة من الرعاية المركزة وبكيفية تجعلهم يكتشفون قدراتهم على التعلّم ويسيروا تدريجيا في الاتجاه الذي يهيئهم للاندماج ضمن الأقسام العادية (مختار (2014)، ص121).

إذن التعليم المكيف هو أحد انواع التعليم، لكنّه علاجي، تربوي، بيداغوجي، يهدف إلى معالجة الصعوبات التعليمية لدى التلاميذ المتأخرين دراسيا مع تكييف الوسائل والمناهج الدراسية حسب قدراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في تجاوز وتخطي الصعوبات التعليمية والدمج في الصفوف التعليمية العادية.

4- المبادئ العامة للتعليم المكيف: (فوزية (2015)، ص 55).

- مبدأ الدافعية: تنمية وتقوية الحوافز على التعلم.
- مبدأ الارشاد والتوجيه: يرشد المعلم والمتعلم منذ البداية إلى الأشياء الصحيحة.
- مبدأ الطريقة الكلية: يأخذ المتعلم فكرة عامة عن الموضوع ثم ينتقل الى تجزئته وتحليله.
- مبدأ توزيع الدراسة: جعل عملية التعلم تجرى على فترات زمنية متقطعة.
- مبدأ معرفة النتائج: يعرف المعلم المتعلم بنتائج التحصيل قصد ترشيد مجهوده.
- مبدأ النشاط الذاتي: يوجه المتعلم نحو البحث بنفسه.
- مبدأ التقارب: تقرب المفاهيم من زمان ومكان المتعلم.
- مبدأ التسهيل: الانطلاق من الخبرات السابقة لتعلم أشياء جديدة.
- مبدأ التنظيم: تنظيم تقديم المفهوم قصد تسهيل استيعابه.
- مبدأ التعزيز: تقوية الاستجابات الصائبة.
- مبدأ التركيز: تجنب مصادر تشتيت الانتباه.

* من خلال المبادئ العامة الخاصة بالتعليم المكيف نخلص إلى أنّ التعليم المكيف يركّز على نقاط عديدة كزيادة الدافعية لدى المتعلم، وتجزئة التعلّيمات وتحليلها، والتعلّم على فترات متباعدة، وتنمية التعليم الذاتي بالاعتماد على الخبرات السابقة لتعلّم أشياء جديدة، وتقديم الدّعم وتحفيزه عن طريق تقديم الأفضل والأصح مع الابتعاد عن كلّ ما يشتته ويُدهِبُ عنه التركيز.

5- أهداف التعليم المكيف: أهداف التي رسمت للتعليم المكيف ما يلي (صوربة (2018)، 184، 185).

* تعويض العجز التحصيلي.

* وضع بيداغوجيا مناسبة لتجديد التربية.

* تنسيق الاعمال التربوية.

* تجديد التربية عند العجز النوعي.

* البحث والتجريب لإيجاد طرق جديدة.

* من خلال الأهداف المذكورة أعلاه نلاحظ أنّ أهداف التعليم المكيف، قد سطرّت على المدى القريب والبعيد بدءا من العمل على زيادة التحصيل الدراسي لدى التلميذ المتأخر دراسيا ومساعدته على تجاوز الصّعوبات التعليمية التي يعانيها بوضع بيداغوجيا مناسبة وملائمة لذلك.

6- طرق وأساليب التعليم المكيف:

من أجل معالجة الصعوبات التعليمية وتوفير التكفل البيداغوجي الأمثل لابدّ على المعلّم المختص أن يختار أحد الأساليب التعليمية التالية: التعليم الفردي، التعليم التنافسي، التعليم التشاركي.

6-1- التعليم الفردي: يرى رشدي فتحي. زينب أمين أنّ التعليم الفردي نشاط تعليمي يقوم به المتعلم مستقلا، ويعتمد على خصوصية الهدف المعين، وقد نال اهتماما كبيرا من المربين بالتخطيط العملية التعليمية ليكون على نحو أفضل عندما يحققه المتعلمون أنفسهم وعندما يتعلم كلّ منهم وفقا لمعدل التعليم الخاص به، وعندما يقبل بالدافعية وإيجابية

عملية التعليم، وقد يتضمن هذا النشاط القراءة، أو الاستماع إلى تسجيل صوتي أو مشاهدة بعض الصّور أو الأفلام التعليمية أو إجراء تجربة معملية أو زيارة متحف أو مؤسسة اجتماعية أو تناول ومعالجة المعلومات باستخدام الكمبيوتر (فايزة (2001)، ص19).

2-6- التعليم التنافسي: يُعرّف النجدي (1996) التعليم التنافسي على أنّه التعليم الذي يتنافس فيه الطالب مع زملاءه أثناء تحقيق الهدف الذي عادة لا يتوصل إليه سوى طالب واحد، أو عدد قليل من الطلبة، ويمكن ترتيب الطلبة تنازليا لتوضيح نتيجتهم في تحقيق الهدف المتنافس عليه، وهذا يتطلب منهم العمل بدقة وبسرعة أكبر في الأداء، ويكون دور المعلم في التعليم التنافسي تحديد مخرجات التعلم المطلوبة من كل نشاط، وتنظيم الطلاب بحيث يمكن لكل طالب مراقبة تقدّم زميله الطالب الآخر الذي يتنافس معه، ويتنافس أفراد الصّف مع بعضهم البعض للحصول على الترتيب الأعلى (الأول، الثاني، الثالث، وهكذا) وتكون متطلبات المعلم أنّ يؤدّي كلّ طالب العمل بشكل أفضل من باقي زملائه، لأنّ التقييم سيكون على أساس مقارنته بزملائه وإرشاد الطلبة إلى المهام المطلوبة دون إعطاء أي طالب معرفة أكثر من الآخر، ويكون تقديم التعزيز للطلبة الذين ينجزون مهماتهم بسرعة ودقة مقارنة بزملائهم في المجموعة، أو على مستوى الصّف الواحد

(محمد خليل (2008)، ص 20)

3-6- التعلم التشاركي: يعتمد على العمل التشاركي والنشاط الجماعي للتلاميذ لإنجاز نشاط معين مثل بناء شكل يتكون من عناصر يجب تنظيمها، ويسمح هذا الأسلوب من التعليم بتنمية علاقات المساعدة بين التلاميذ، وكذا الإحساس بالانتماء إلى الجماعة، فضلا عن ذلك فإنّ الأعمال الجماعية تحفّز المراقبة لدى التلاميذ الذين يسخرون كفاءتهم لمساعدة بعضهم البعض، وفيه يعي كل فرد مسؤوليته وطبيعة تقسيم العمل.

3-6-1- أنواع المشاركة:

أ - العمل الثنائي: التلميذ يساعد زميله في استيعاب مفهوم ما أو إنجاز عمل.

ب- المشروع المشترك: يكلف المعلم فوجا من التلاميذ بعمل يوظف كل واحد من الأفراد قدراته لإنجاز المشروع الجماعي تحضير (إنجاز بحث، جريدة، إنجاز لوحة زيتية).

ج- العمل في شبكة: يجب على كل تلميذ أن يبحث لدى الآخرين على العنصر أو الوسائل التي تنقصه لإنجاز عمل ما أو حل مشكلة يتمثل دور المعلم في اختيار أحد الأساليب الثلاثة في تقديم التعليمات وتوجيه التلاميذ ومراقبة العمل وملاحظة سلوك كل واحد لضمان أفضل تكفل به (عبد القادر (2019)، ص 87).

من خلال ما جاء ذكره يمكن القول بأن التنوع في أساليب التعليم يزيد من فرص تجاوز الصعوبات التعليمية لدى التلاميذ التعليم الفردي يركز بالأساس على المتعلم (التلميذ)، حيث يوظف قدراته ومهاراته لتحصيل المعارف، وذلك حسب الوتيرة البيولوجية له، أما التعليم التنافسي فهو يعتمد على خلق جو من التنافس بين التلاميذ وزملائه، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل، أما بالنسبة للتعليم التشاركي، فهو يعتمد على التشارك بين المتعلمين في بناء المعارف والمعلومات يكون على شكل بحث، أو نشاط معين، وبالتالي زيادة التحفيز لديهم ومساعدة بعضهم البعض، والبحث حول تحقيق نتائج أفضل، ويكون العمل إما ثنائيا أو مشتركا أو على شكل شبكة.

7- معوقات التكفل بالتلاميذ المتأخرين دراسيا في أقسام التعليم المكيف:

7-1- غياب الكفاءة في التأطير: تفتقر أغلب المؤسسات التربوية الجزائرية المختصين في التربية العلاجية والتعليم المكيف أو إلى معلمين متخصصين في التعليم المكيف الأمر الذي زاد تأطير هذه الاقسام سوءا، بالإضافة إلى تحجج بعض المفتشين لفتح هذه الأقسام.

7-2- الدور السلبي للأسرة: رغم أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في هذا المجال، إلا أن هذا الدور كثيرا ما يتأثر سلبا بالنظر لضعف التنسيق والاتصال بينهم وبين المدرسة خاصة أنه في ظل الفراغ القانوني ليس هناك ما يلزم الطرفين على القيام بذلك وإذا كانت المدرسة تتحاشى الاستعانة بالأسرة باعتبارها شريكا، وطرفا فاعلا في العملية التربوية، فإن هذه الأخيرة لا تكون مستعدة للقيام بهذا الدور في أغلب الحالات، وذلك راجع إما لجهلها أو لسلبيتها أو رفضها الإقرار بالأمر الواقع كثيرا ما يصير الأولياء على أن أبناءهم ليسوا في حاجة إلى تعليم مكيف ويدخلون في صراع مع المدرسة بدلا من التعاون معها لمصلحة أطفالهم وطبعا يصعب الحديث بإيجابية في مثل هذه الحالات.

غياب جمعية أولياء التلاميذ، والتي أوكل لها دور التنسيق بين الأسرة والمدرسة، وخلق جو من الانصال بين هذين الطرفين.

3-7- محدودية دور مستشار التوجيه والإرشاد: لعدم استفادته من أي تكوين متخصص قبل الالتحاق بمنصب عملهم يجعله غير مؤهل القيام بالأدوار المنوطة به كما حدد القرار الوزاري المؤرخ في 13/11/1991، وخاصة ما تعلق منها بالدعم والمتابعة التي تتطلب تحكما كبيرا في دراسة الحالة، وتقنيات التحليل النفسي، والقدرة على التواصل مع هذه الفئة من التلاميذ، والتنسيق مع باقي الأطراف الفاعلة والمؤثرة في العملية التعليمية، وبالنظر اتساع رقعة مقاطعة التدخل التي يكلف بها المستشار التوجيه والإرشاد، وكذلك تنوع النشاطات الموكلة إليه (الإعلام المدرسي، التقويم التوجيهي ...) فإنه يصعب عليه تغطية نشاط واحد داخل مقاطعته بالإضافة إلى المهام المتجددة، والتي تزيد من العبء عليه مثل (لجنة الإرشاد والمتابعة الخاصة بتلاميذ السنة أولى متوسط)

4-7- محدودية تدخل الطب المدرسي: أحيانا تكون أسباب التأخر المدرسي عند التلميذ صحيحة (مرض عضوي مثلا)، وهنا يصبح تدخل الطب المدرسي في الوقت المناسب أمرا ضروريا وبالفعالية والسرعة المطلوبة كفيل بمعالجة التلميذ وتجنبه الوصول إلى أقسام التعليم المكيف تكون سببا في مثل هذه الحالات في تأزيم وضعيته بدلا من معالجتها لذلك يتعين على وحدات الكشف المتابعة التابعة للصحة المدرسية الاعتناء أكثر بالأطفال المتأخرين دراسيا.

5-7- محدودية دور اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية: بالنظر لتشكيله هذه اللجنة وفترات اجتماعاتها، وكذا طبيعة الظروف التي تعمل فيها وتواضع الامكانيات التي توضع تحت تصرفها، فإنه من الصعب أن نتظر من اللجنة تأدية مهامها في ظروف حسنة

(صالح (2018)، ص 147)

يمكن القول بان معوقات التكفل بالتلاميذ المتأخرين دراسيا داخل الأقسام المكيفة تعود بالأساس إلى سوء تطبيق المناشير الوزارية، وهذا ما يتجلى في كون أن الأعضاء الفاعلين في هذا النوع من التعليم (اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية، الطب المدرسي ...)

لا يؤذون مهامهم كما ينبغي ويعود ذلك لجملة من الأسباب أهمها نقص الإمكانيات سواء كانت مادية أو بشرية.

التوصيات:

- لابدّ من تكوين معلمين متخصصين نفسيا وبيداغوجيا حتى يشرفوا على القسم المكيف والعمل على عقد دورات تكوينية مستمرة لهم.
- تفعيل دور اللجنة الطبية النفسية التربوية البيداغوجية عن طريق تسخير الإمكانيات اللازمة لها من أجل القيام بمهامها كما ينبغي.
- لابدّ من تفعيل أدوار جميع الأطراف المشاركة في التعليم المكيف من أجل العمل على إنجازه.
- تكييف البرنامج التعليمي حسب قدرات التلاميذ المتأخرين دراسيا، ولا يبقى هذا الكلام فقط على مستوى المناشير الوزارية، بل لابدّ من تطبيقه على أرض الواقع.
- لابدّ من توفير الوسائل المادية، وتجهيز حجرة الدراسة الخاصة بالتلاميذ المتأخرين دراسيا تجهيزا يليق بهذه الفئة (حسب احتياجاتها وقدراتها).
- العمل على فتح أقسام التعليم المكيف على نطاق أوسع، فلا يعقل أن تكون 5 أو 4 أقسام داخل ولاية معينة.
- فصل التلاميذ الذين يعانون من إعاقات ذهنية أو توحد عن التلاميذ الذين يعانون تأخرا دراسيا، فالقسم المكيف خاص بذوي صعوبات التعلم للمتأخرين دراسيا، لا بالتربية الخاصة (توحد، إعاقة ذهنية...).
- اللجنة هي المسؤولة عن توجيه التلميذ إلى القسم المكيف، وليس المعلم أو المدير.
- لابدّ من الدمج داخل الصفوف العادية للتلاميذ الذين يبدوون تقدما وتحسّنا ملحوظا في تعلمهم وان لا يبقى التلميذ لفترة طويلة داخل القسم المكيف فهذا مخالف لما جاء في المناشير الوزارية.

خاتمة:

إنّ نجاح التعليم المكيف يعتمد على مدى تطبيق المناشير الوزارية التي جاءت تباعا، وشرحت كيفية تطبيقها والعمل بها، ومن خلال النماذج المحلية التي تم عرضها سابقا، نجد أنّ المشكل يكمن في التطبيق فعند غياب المعلم المختص الذي يعتبر عنصرا مهما وفعالا، كونه المتصل المباشر والأوّل مع التلاميذ المتأخّرين دراسيا، فهو مكون نفسيّ وبيداغوجيّ وتربويّ من أجل مساعدة هذه الفئة من التلاميذ على تجاوز الصعوبات التعليمية، فهو قادر على فهم حاجاتهم النفسيّة، ومعرفة قدراتهم وخصائصهم وكيفية تعلّمهم، وإنّ إسناد القسم المكيف للمعلم العادي لا يغير شيئا غير الاسم فقط، وكأنّنا نقلنا المعلم من قسم الى قسم آخر، وهكذا هو الحال بالنسبة للأعضاء الآخرين كاللجنة الطبية النفسيّة التربوية البيداغوجية عند غياب أحد أعضائها أو حدوث مشكل على مستوى الدور الذي تؤديه، لن تكون هناك نتائج في صالح التلميذ، ومنه لا بدّ من تطبيق المناشير الوزارية والوقوف على العمل بها في الميدان من طرف الأطراف المهتمين والمسؤولين على مستوى وزارة التربية والتعليم، وتفعيل دور المختصين النفسيين، ودور اللجنة، وجميع العناصر الفاعلة والداخلية في التعليم المكيف، وإعطاء الأولوية والاهتمام اللازم لمثل هذه الفئة (التلاميذ المتأخّرون دراسيا) التي تعاني هي والأسرة على حد سواء.

قائمة المراجع:

- ارشيف وزارة التربية الوطنية 1984.
- بالعربي، فوزية (2015)، واقع التعليم المكيف في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- بخوش، عمار (2013)، تكييف الأنشطة التعليمية وبناء الوضعيات في القسم المكيف ملتقى تكويني حول التعليم المكيف لولايات الشرق.
- حياة، شتواني، الدعم التربوي أداة فعالة لتجاوز أشكال التعلّج الدراسي، مجلة علوم التربية، 61، 64-79.

- شريفي، صورية (2015)، تصور مقترح لبرنامج تدريبي لمعلمي ذوي الصعوبات التعلم رسالة ماجستير، سطيف الجزائر.
- عبد الجليل، بن وزان، علي محمد، اداو (2017)، التعليم المكيف وآليات التكفل بالتلميذ في المدرسة، شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، أدرار، الجزائر.
- عبد القادر، مزاري (2019)، مداخلة في معالجة المتأخرين دراسيا داخل الأقسام التعليم المكيف، مجلة. Inre Educrecherche Varia, 8.
- عبود، أوريدة (2018)، المعالجة التربوية والاستدراك في ضوء المقاربة بالكفاءات، مجلة العمدة الدولية في اللسانيات وتحليل الخطاب، 3(3)، 29-19.
- عليوات، محمد (2018)، واقع التعليم المكيف في إطار إصلاح المنظومة التربوية، مجلة الصوتيات 20 (01)، 309-291.
- محمد خليل، سليمان فايد (2008)، التعليم بطريقتي التعاون والتنافس وأثرها على التحصيل في مادة الرياضيات، مذكرة على استكمال المتطلبات درجة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين.
- مختار، غريب (2014)، واقع التعليم المكيف في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (9)، 130-115.
- مراكشي، صالح (2018)، دور التعليم المكيف في التكفل بالأطفال المتأخرين دراسيا مجلة الروائز، 2(1)، 147-141.
- منشور وزاري رقم 433 / و.ت / أ.ع/ المؤرخ في 9 ماي 2001 الرعاية التربوية للتلاميذ المتأخرين دراسيا.
- نعيمه، غزال (2021)، التعليم المكيف مدارس الابتدائية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(04)، 210- 203.
- هانم، أحمد حسن، وسمر، مصطفى محمد، التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بنها، مصر - <https://fedu.sta.fpu.bu.edu.eg>.